



بيان صادر عن تحالف الاصلاح الانتخابي:

طلب الهيئة وقف نشاط مهارات تضيق على المجتمع المدني

يبدى تحالف الإصلاح الانتخابي قلقه من جو التضيق المتزايد على المساحات العامة في لبنان وعلى حرية إبداء الرأي والتعبير بشكل عام، وآخرها التضيق الذي تمارسه هيئة الاشراف على الانتخابات في اطار تفسيرها الضيق لقانون الانتخابات لاسيما المادة ٢٠ منه المتعلقة بمواكبة ومراقبة مجريات العملية الانتخابية من قبل المجتمع المدني.

ويأتي ذلك على خلفية كتابين وجهتهما الهيئة إلى مؤسسة مهارات حول مسألة نشاط الجمعية الذي اعتبرته الهيئة على أنه "مشاركة في مواكبة الانتخابات والإشراف عليها بصورة غير قانونية"، ضمن [سلسلة مراسلات](#) بينها وبين مهارات نشرت الهيئة منها على صفحتها على [الموقع الالكتروني الرسمي للانتخابات النيابية](#) في خانة البيانات والقرارات فقط الكتاب الثاني دون رد مهارات. ويعتبر نشر جزء من المراسلات دون رد مهارات او نشر اي من المخالفات أو التنبيهات الأخرى إلى أي جهة مخالفة، انتقائيا للايحاء بان عمل مهارات غير قانوني في حين كان الاجدى بالهيئة باعتماد اعلى معايير الشفافية في نشر كافة المراسلات والتنبيهات والمخالفات والقرارات والتعاميم المتعلقة بالعملية الانتخابية عملا بقانون الحق في الوصول للمعلومات.

يشدد التحالف على ان المادة ١٩ من قانون الانتخاب التي تنص على مهام الهيئة وتحديد الفقرة ٩ على قبول ودرس طلبات المراقبين الانتخابيين ومنحهم التصاريح والمادة ٢٠ التي تشير إليها الهيئة والتي تعطيها صلاحية النظر بطلبات "مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها"، إنما تؤكد أن صلاحية الهيئة محصورة في نطاق منح تصاريح للمراقبين المحليين لمواكبة العملية التنفيذية للانتخابات على أرض الواقع ومراقبة المجريات التنفيذية والحصول على التصاريح التي تخولهم الدخول إلى الإدارات العامة ومراكز الاقتراع. ما يجعل النشاط الذي تمارسه جمعية مهارات برصد الأداء الإعلامي خلال الحملات الانتخابية لا يدخل في مفهوم مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها المنصوص عنه في المادتين ١٩ و ٢٠.

وان عدم أخذ الهيئة بتوضيح مهارات حيث شددت على أن عملها مكتبي لا يقتضي التواجد على الارض والاستحصال على التراخيص لدخول الادارات العامة او مراكز الاقتراع، إنما يشكل مؤشرا مقلقا على التضيق على جمعيات المجتمع المدني وعلى حريتها في الوصول الى المعلومات وتحليلها ونشرها، اذ يمكن لاي فرد او باحث او جمعية او حتى القطاع الخاص أن يراقب مجريات الانتخابات كل ضمن

اختصاصه ومن مكتبه وهذا حق مشروع في بلد ديمقراطي يكفل دستوراً حرية التعبير وحرية تداول المعلومات وحرية عمل الجمعيات. علماً أن مؤسسة مهارات لطالما أصدرت تقارير رصد الاعلام الانتخابي منذ ٢٠٠٩ وبما فيها عام ٢٠١٨، كما أنها قامت بتقديم مساعدة تقنية لهيئة الاشراف على الانتخابات برئاسة القاضي نديم عبد الملك في ٢٠١٨ ايضاً ودربت راصدي الهيئة وساعدت في تجهيز نظام الرصد لديها.

يرفض التحالف هذا التضييق من قبل هيئة الاشراف على جمعية مهارات ويطالب الهيئة بالعودة عن تفسيرها الضيق للقانون ويدعم التحالف استمرار مهارات بعملها وبالتقارير التي تصدرها في إطار حقها المشروع في رد النقاش العام حول تطبيق السياسات العامة وإصدار التوصيات بشأنها، لاسيما أن التفسير الضيق للمادة ٢٠ من شأنه أن يقيد عمل كافة الجمعيات أو الباحثين والأكاديميين الذين يحلون المعلومات والبيانات وينشرونها إذا ما تضمنت اي انتقاد للعملية الانتخابية أو لدور الهيئات والسلطات العامة.

كما يدعو التحالف ضرورة البدء فوراً بعد الانتخابات بورشة إصلاح الإطار القانوني والإجرائي للانتخابات وتوضيح النصوص لكي لا تستخدم ذرائع للتضييق على عمل المجتمع المدني والذهاب فوراً الى إصلاح جوهرى لطالما طالب به تحالف الإصلاح الانتخابي وهو إدارة مستقلة للانتخابات.

- يضم تحالف الإصلاح الانتخابي كل من الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية-لا فساد، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً، مؤسسة مهارات.

بيروت في ٢٩ نيسان ٢٠٢٢